فصـــل تمهيـــدى

١ ــ الأوضاع السياسية فى مصر بعد ضرب الثورة العرابية :

(أ) دفرين وتخطيط سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر .
(ب) موقف الدول الكبرى من الاحتلال .
(جـ) موقف الدولة العثمانية من الاحتلال .
(د) موقف السلطة الشرعية من الاحتلال .
(هـ) الخلاف بين الحكومة وسلطات الاحتلال .
(و) أوضاع الحركة الوطنية فى مصر قبيل تولية عباس الثانى.
(ز) موقف مجلس شورى القوانين من الاحتلال .

٢ ــ الأوضاع الاقتصادية والمالية فى عهد الاحتلال :

(أ) أثر الاحتلال فى أحوال البلاد الاقتصادية .
(ب) مشاكل مصر المالية وموقف الاحتلال منها .

٣ ــ الأوضاع الثقافية والاجتماعية فى مصر ابان عهد الاحتلال :

(أ) سياسة الاحتلال التعليمية .
(ب) الأحوال الاجتماعية فى مصر ابان الاحتلال .

obeikan.com

obeikan.com

فصل تمهيدى

(أ) دفرين وتخطيط سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر

كان وضع مصر السياسى حتى عام ١٨٨٢ أنها ولاية عثمانية لها استقلالها الداخلى ولأسرة محمد على امارتها وعرشها ، فلما قامت الثورة العرابية رأت انجلترا أن الفرصة سانحة لاحتلال مصر فانتهزتها تنفيذا لسياسة رسمتها وزارة الخارجية البريطانية منذ زمن بعيد[١] .

وبعد هزيمة العرابيين فى موقعة التل الكبير يوم ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ أصبحت السيطرة السياسية على مصر فى قبضة المعتمد البريطانى ، ومع ذلك فلم يكن للاحتلال أى وضع قانونى[٢] ويرجع السبب فى ذلك الى وضع مصر الدولى من ناحية ، ولتبعيتها للسلطنة العثمانية من ناحية أخرى مما سبب حرجا لانجلترا واضطرها أن تعلن أن مهمتها فى مصر موقوتة باعادة النظام اليها وتثبيت سلطة الخديو .

وقد ترتب على هزيمة العرابيين القبض على معظم زعماء الثورة وتشكيل قومسيون « لتحقيق اقامة الدعوى على كل من ارتكب جريمة العصيان والتحدى على السلطة الخديوية سواء أكان مرتكبو هذه الجرائم مدنيين أم من زمرة العسكريين »[٣] كما أصدر الخديو توفيق عدة

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، القاهرة ، النهضة المصرية ١٩٥١ ، ص ٧ .

(٢) د. محمد أنيس ، د. حراز : ثورة ٢٣ يولية وأصولها التاريخية ، القاهرة ، النهضة المصرية ، ص ١٤٦ .

(٣) دار الوثائق القومية : محافظة الثورة العرابية — محفظة رقم (٣) دوسيه رقم (١) ملف ٨٢ « الأمر العالى بتشكيل قومسيون التحقيق » .

أوامر ومراسيم بهدف القضاء على العسكرية المصرية أهمها حل الجيش المصرى[٤] وتشكيل جيش جديد تحت الاشراف الانجليزى ، والغاء الرتب العسكرية المعطاة فى مدة الثورة[٥] ، وجواز التخلص من الخدمة العسكرية بدفع البدل النقدى[٦] واعفاء رجال الدين والمثقفين من الخدمة العسكرية[٧] ، كما أصدر أوامره الى سائر المديرين بتسهيل عبور العساكر الانجليزية فى أنحاء القرى والبلدان التابعة لمديريتهم .

وقد رغبت انجلترا فى تنظيم الادارة المصرية بصورة تكفل لها احكام السيطرة عليها فكلفت اللورد دفرين Lord Dufferin[٨] بذلك خصوصا وأن لديه خبرة كافية بالمسألة المصرية فقد كان يعمل سفيرا لبلاده فى الاستانة كما أنه شغل منصب المفاوض الانجليزى فى مؤتمر الاستانة الذى عقد لبحث المسألة المصرية قبيل ضرب الاسكندرية وقد أرسل اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية الى السير ادوارد مالت Malet القنصل البريطانى فى مصر يخبره بقدوم لورد دفرين فى ٢٩ اكتوبر ١٨٨٢ لبحث أحوال مصر والعمل

---

(٤) دار الوثائق : محافظ مجلس الوزراء ، نظارة الحربية مجموعة رقم ٧٠٥ حربية — محفظة رقم (١) دكريتو فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٥) محافظ مجلس الوزراء — حربية . قلم سرداية الجيش المصرى ، الأمر العالى الصادر للحربية بخصوص اعتبار الرتب المعطاة فى مدة الثورة لاغية .

(٦) محافظ مجلس الوزراء — حربية . محفظة رقم ١٣ . مشروع امر عال بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٨٦ .

(٧) محافظ مجلس الوزراء — حربية ، محفظة رقم (٣) قانون القرعة العسكرية المصرية الصادر فى ١٥ ديسمبر ١٨٨٤ .

(٨) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٤١ وثيقة بعنوان « أوامر الى مديرين الغربية والدقهلية بتاريخ ٢٨ اغسطس ١٨٨٢ وأخرى بعنوان « أوامر الى مأمور ضبطية الجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا وقنا واسنا » .

(9) Colvin. A. The Making of the Modern Egypt London 1906.

على اعادة تنظيم الادارة فيها[١٠] واقتراح ما يراه مناسبا لنظام الحكم، وحضر دفرين الى مصر ، وأخذ يدرس أحوالها خوالى ستة شهور وضع خلالها تقريرا مطولا بحث فيه شئون مصر وأرسى قواعد السيطرة البريطانية والحماية المقنعة عليها ، ورسم الخطط التى اتبعتها بلاده طوال سنوات الاحتلال .

والجدير بالذكر أن دفرين لم يكن مطلق التصرف فى كل ما يقترحه ويرجع ذلك لوضع مصر الدولى وتبعيتها للدولة العثمانية ، وأهم الخطوط الرئيسية لاقتراحات دفرين هى :

١ — ألا تتولى انجلترا حكم مصر مباشرة بل تبقى السلطة فى يد الخديو ووزرائه على أن تخضع الحكومة للاشراف الانجليزى .

٢ — المحافظة على حقوق الباب العالى واستمرار تبعية مصر للدولة العثمانية حتى لا يثير انفراد انجلترا بحكم مصر غضب الدول الأوربية والدولة العثمانية والشعب المصرى .

٣ — صبغ الادارة المصرية بالصبغة الانجليزية وذلك بتعيين المستشارين والمفتشين الانجليز فى الوزارات وادارات البلاد بحجة قدرة الرجل الانجليزى على انقاذ المجتمع المصرى[١١] .

٤ — الغاء بعض الأنظمة ذات الصبغة الدولية وفى مقدمتها المراقبة الثنائية واقامة نظام مكانها يتيح لانجلترا القدرة على الانفراد بالاشراف على أحوال مصر المالية[١٢] ، وعلى الرغم من ممارضة فرنسا لالغاء المراقبة الثنائية فقد أصرت انجلترا على الغائها وصدر مرسوم

---

(10) Malet : Egypt 1879 - 1883, P. 496.

(11) Cromer (Earl of) Modern Egypt P. 556.

(12) Marlowe. J. : Anglo Egyptian Relations PP. 131 - 133.

خديوى فى ٤ فبراير ١٨٨٣ بتعين كلفن A. Colvin مستشارا ماليا للحكومة المصرية[١٣] ، وقد أدى ذلك الى مناصبة فرنسا العداء لانجلترا حتى تم الاتفاق الودى ١٩٠٤ .

٥ — حماية مصالح انجلترا السياسية والاستراتيجية ومواصلاتها فى قناة السويس .

٦ — تصفية الجيش المصرى بتسريحه وانشاء جيش جديد تحت رئاسة الانجليز لا يتجاوز ستة آلاف جندى بحجة أن مصر لا تحتاج الى قوة عسكرية كبيرة للدفاع عنها لأن الصحارى تحوطها من كل جانب .

٧ — رأى دفرين أن مصر ليست مؤهلة للنظام النيابى ، ولهذا طالب بتكوين مجالس اقليمية يتم اختيار بعض أعضائها وتكون استشارية وبناء على ذلك تكون مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

٨ — طلب دفرين أن يكون البوليس المصرى تحت امرة مفتش عام انجليزى وعدد من المفتشين الاوربيين .

٩ — اعطاء الضمانات الكافية لتأمين حماية أرواح الاوربيين المقيمين فى مصر والمحافظة على مصالحهم[١٤] .

١٠ — يتم سحب القوات الانجليزية من مصر بعد أن يتم تشكيل جيش مصرى تحت الاشراف الانجليزى يتمكن من السيطرة على النظام والمحافظة على سلطة الخديو .

وقد شمل تقرير دفرين الى جانب ذلك دراسة مسائل أخرى

---

(١٣) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال القاهرة ، النهضة المصرية — الطبعة الثانية ١٩٤٨ ، ص ٨ ٣.

(14) Zetland, M. The life of Lord Cromer P. 89.

مثل الضرائب والري والتعليم وابطال تجارة الرقيق ووضع نظـــام لحكومة دستورية[١٥] .

وقد رفع دفرين تقريره الى اللورد جرانفيل فى ٦ فبراير ١٨٨٣ ويعتبر هذا التقرير من الوثائق الهامة فى دراسة سياسة انجلترا فى مصر فى عهد الاحتلال .

وبانتهاء دفرين من مهمته برزت أمام الحكومة البريطانية مشكلة اختيار من يسند اليه مهمة تنفيذ هذه الاصلاحات خصوصا وأن قنصلها العام فى مصر ادوارد مالت Edward Malet غير مؤهل لذلك العمل حيث كان بغيضا الى قلوب المصريين وتنقصه قوة الخلق وسعة الحيلة اللازمة[١٦] فوقع الاختيار على افلن بارنج Evelyn Baring حيث أعلن وكيل الخارجية البريطانية فى مجلس العموم تعيينه فى ٣٠ مايو ١٨٨٣ كأول قنصل بريطانى يقوم بتنفيذ اقتراحات دفرين فجاء الى مصر فى ١٠ سبتمبر ١٨٨٣ وسيطر على أحوالها حوالى ثلاثة وعشرين عاما ، كان خلالها الحاكم المطلق لمصر[١٧] .

وكان بارنج يرى فى الاحتلال ضمانا لاستقرار أحوال مصر وحلا حاسما لمشاكلها ، وأعتقد أن الجـــلاء العاجل يلحق الضرر بمصـــالح انجلترا ، كما كان يرى ضرورة اقامة حكومة تشرف عليها انجلتـــرا ويكون دعامتها جيش الاحتلال ووسيلتها المعتمد البريطـــانى وبجانبه الموظفون الانجليز[١٨] .

---

(15) Blue Books 1882. Egypt No. 1.

(١٦) تيودور روزشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ — ١٩١٠ ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران — القاهرة ، لجنة التاليف والترجمـــة والنشر ١٩١٤ ، ص ٢٣٨ .

(١٧) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(١٨) د. محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، النهضة المصرية ١٩٥٩ ، ص ٦١—٦٢ .

وقد ترقى سير بارنج فى عام ١٨٩٢ الى رتبة اللورد ، وأصبح يلقب باللورد كرومر[١٩] .

وقد اتبع كرومر فى سياسته خطة تقوم على تثبيت أقدام الاحتلال وتفريق الناقمين عليه فكان يهتم بالتمسك بالأساسيات والتخلى عن الشكليات ، أما الأساسيات فتنحصر فى ضرورة هيمنة انجلترا على شئون مصر الداخلية ، وأن ينتقل اليها كل ما يدعيه الغير من حقوق فى مصر وكانت خطته فى ذلك ألا يتعجل ، بل يقبل كل ما تمليه الظروف ويتفق مع الهدف ، ولم يكن يهم كرومر أن تنضم مصر للامبراطورية البريطانية ، بل على العكس فقد كره ذلك ، على أساس أن الضم قد يثير من المشكلات والاعتراضات ما يعطل الغرض الحقيقى ، كما أنه يفسد عليه أمر المصرين الذى كانت سياسته معهم تنحصر فى ألا يغلق باب الأمل فى وجوههم ، فهو معهم دائما فى شد وجذب ، يمنح ويمنع، يأمل منهم أن يقبلوا الوضع الذى قرره لمصر ، وكان اذا أرضى المصريين فانه لا يذهب الى حد الاضرار بالمصالح الانجليزية ، واذا أرضى الدول فبشرط أن تقنع بتحقيق مصالحها الأساسية وألا تشارك انجلترا فى حكم مصر ، واذا أرضى الدائنين فعلى أساس أن يتخلوا عن الهيئات الدولية ، وأن يقبلوا منه تسوية مالية[٢٠] .

ولما كان من المتعذر على انجلترا تغيير مركز مصر الدولى جعلت سبيلها للسيطرة على مصر بذل النصائح الالزامية الى الحكومة المصرية وقد أوضح اللورد جرانفيل Granville مركز انجلترا فى مصر فى برقية أرسلها الى الدول الكبرى فى ٣ يناير ١٨٨٣ قال فيها « ان مركز حكومة جلالة الملكة ازاء الخديو يحتم عليها بذل النصائح للتأكد

---

(19) Traill. H. D. Lord Cromer. London 1897 P. 281.

(٢٠) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية . بحث فى العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال الى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢ — ١٩٣٦ ، القاهرة ، النهضة المصرية ١٩٥٢ ، ص ٢١ — ٢٢ .

من أن النظام الذى سيوجد سيكون مرضيا ، ويحتوى على عوامل التقدم والاستقرار(٢١) .

ولكى تبعد انجلترا أنظار الدول الكبرى عن احتلالها لمصر ، أخذت تكرر وعودها بالجلاء عنها .

والواضح من تصريحات المسئولين الانجليز بخصوص المسألة المصرية أنهم لم يحسموا موقفهم بخصوص استمرار البقاء فى مصر خاصة وأن أحوال مصر المالية كانت مقلقة ، وقد فكرت الحكومة البريطانية جديا فى حل المسألة المصرية حلا يرضى الدولة العثمانية حتى لا تصبح شوكة فى جانبها تستغلها أى دولة كبرى تحاول النيل من انجلترا(٢٢) وازاء ذلك أوفدت الحكومة البريطانية بعثة درمند ولف Drummond Wolff كما سيتضح فيما بعد .

(ب) موقف الدول الكبرى من الاحتلال :

بعد الاحتلال تغير وضع مصر الدولى فأصبحت خاضعة لسلطان دولتين ولوصاية مالية ولاحتلال عسكرى انجليزى ، وكانت أبرز المصاعب التى تعرضت لها السياسة البريطانية فى مصر هى ما أسماها كرومر بالدولية Internationalism ويقصد بها تواجد الادارات والنظم الدولية بمصر مثل صندوق الدين وادارة السكك الحديدية والتلغرافية وادارتى الدائرة السنية والدومين وميناء الاسكندرية والامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة(٢٣) .

---

(21) Milner : England in Egypt P. 68.

(٢٢) المجلة التاريخية المصرية ، العدد الأول . المجلد الثانى فى مايو ١٩٤٩ ، مقال للدكتور محمد مصطفى صفوت تحت عنوان « بحث فى الجلاء الانجليزى عن مصر وبعثة سير هنرى درمندولف » .

(٢٣) روزشتين : المرجع السابق ص ٢٣٤ .

وقد نجح كرومر فى تقليم أظافر معظم هذه الادارات ، وكانت المراقبة الثنائية أولى هذه الادارات حيث الغاها الانجليز فى ١٨ يناير ١٨٨٣[٢٤] وبذلك خسرت فرنسا نفوذها المتفوق فى مصر ولم يعد أمامها سوى أن تعلن الحرب على انجلترا أو أن تنشط فى تقييدها حتى تمنعها من الاستئثار بمصر وحدها ، وقد أصابت عندما اختارت الأمر الثانى الذى ساعدها فيه بسمارك ، وقد بلغ من اعتقاد الفرنسيين بصحة هذه الخطة أنه عندما طلب المسيو فريسينيه الى مجلس النواب الفرنسى اعتمادا ماليا لحماية قناة السويس رفض المجلس اقتراحه[٢٥] .

وقد ساعد ذلك على نجاح انجلترا فى احلال نفسها محل فرنسا التى كانت تنافسها على مركز الصدارة على مصر .

وأخذت فرنسا فى اثارة العقبات أمام سياسة انجلترا المالية فى مصر ، فعارضت الاشتراك فى مؤتمر لندن الا بعد أن تحدد انجلترا موعدا للجلاء عن مصر ، وحرصت على منع عقد أى اتفاق بين تركيا وانجلترا وظهر ذلك واضحا فى اتفاقية درمند ولف[٢٦] ، ولم تطلق فرنسا يد انجلترا فى مصر الا فى عام ١٩٠٤ بعد ابرام الاتفاق الودى اذ تعهدت فرنسا فى هذا الاتفاق بألا تعرقل مساعى انجلترا فى مصر فلا تطلب تحديد موعد لبقاء احتلالها لمصر فى مقابل اطلاق يد فرنسا فى مراكش ، وكان كرومر صاحب اليد الطولى فى ذلك .

أما ألمانيا فانه لم يكن لديها أى اعتراض منذ عام ١٨٧٦ على ذهاب الانجليز لمصر ، وذلك طبقا لسياسة بسمارك التى كانت ترمى الى تقسيم أملاك الدولة العثمانية بين أصدقائه من الدول الكبرى فحين احتلت

---

(24) Cromer : Op. Cit., PP. 340 - 341.

(٢٥) روزشتين : المرجع السابق .

(٢٦) د. محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه ، ص ٧٨ — ٨٠ .

انجلترا مصر كان لتاييد المانيا للاحتلال اثر كبير في تهدئة الخواطر في أوربا .

وقد أيدت السياسة الالمانية الاحتلال ولم تعارضه الا حين عارضت انجلترا سياسة المانيا عام ١٨٨٤ فهددت المانيا بانه اذا ناقشت انجلترا حق المانيا في الاستعمار فان المانيا ستناقش مركز انجلترا في مصر ، وقد اضطرت انجلترا أمام معارضة فرنسا وتأييد روسيا للسياسة الفرنسية أن تحنى الرأس أمام المانيا ، فعادت الحكومة الالمانية الى تاييد الاحتلال ، واستمر تاييد المانيا للاحتلال الانجليزي بعد سقوط بسمارك وحتى قيام الحرب العالمية الأولى[٢٧] .

وبالنسبة لايطاليا فقد كان الرائي العام الايطالي منقسما على نفسه فريق يقف بجانب انجلترا ، وآخر يعطف على الحركة الوطنية المصرية ويشبه عرابي بالقائد الايطالي غاريبالدي ، ومع ذلك فان ايطاليا لم تثر اي عقبات في طريق انجلترا ، بل على العكس فقد اغتبطت بالاحتلال حيث أخبرته صرنة قاصمة للنفوذ الفرنسي في شرقي البحر المتوسط ، وفي تكثير ذلك ساعدت انجلترا ايطاليا في شرق افريقية ولم تكشف عطفها على آمال الايطاليين في طرابلس[٢٨] .

أما عن الروسيا فقد كانت تؤيد السياسة البريطانية في مصر طالما كانت انجلترا تؤيد سياسة روسيا البلقانية ، ثم تغيرت مواقفها ووقفت بجانب فرنسا في معارضة الاحتلال حتى عام ١٩٠٤ ؛ كما كان القيصر يهتم بكل المسائل الخاصة بمصير ممتلكات الدولة العثمانية[٢٩] .

ومما سبق يتضح أن الدول الكبرى كانت تتخذ من المسألة المصرية

---

(٢٧) د. محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة ص ٥٤ — ٥٧ .
(٢٨) نفسه : ص ٥٢ — ٥٤ .
(٢٩) نفسه .

ورقة رابحة تساوم بها انجلترا من أجل الحصول على مكاسب أو تنازلات لها من انجلترا فى نظير سكوتها على الاحتلال الانجليزى لمصر .

حقيقة أن الدول الكبرى وخصوصا فرنسا كانت تكره احتلال الانجليز لمصر ، ومن أجل ذلك شجعت الحركة الوطنية المصرية بعض الشيء حتى لا يطمئن الانجليز على مركزهم فى مصر كل الاطمئنان ولكنها لم تكن جادة فى ذلك لأنه ليس من مصلحتها استقلال مصر حتى لا يفتح ذلك أعين البلاد الأخرى المغلوبة على أمرها[٣٠] .

(ج) موقف الدولة العثمانية من الاحتلال :

كان مركز مصر الشرعى محددا بمعاهدة لندن ١٥ يولية ١٨٤٠ التى تعتبر صكا دوليا التزمت الدول باحترامه ، وقد حددت هذه المعاهدة وضع مصر الدولى حيث ربطت مصر بالدولة العثمانية على أن يكون الحكم وراثيا فى أسرة محمد على طبقا لقاعدة الأرشد فالارشد[٣١] ، وعندما وقع الاحتلال البريطانى على مصر عام ١٨٨٢ لم يقطع الانجليز ما بين مصر والدولة العثمانية من علاقة فقد ظلت من الناحية الاسمية تابعة لهـا .

وكانت سياسة الباب العالى ازاء المسألة المصرية عبارة عن مجموعة من المتناقضات هدفها تثبيت السيادة العثمانية على مصر فقد غضبت الدولة العثمانية لاحتلال الانجليز لمصر ، وشعرت بالصدمة لوجود القوات الانجليزية على ضفاف وادى النيل ولكن هل منع الانجليز عن السلطان حقا كان يتمتع به فى مصر ؟

---

(٣٠) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٣١) د. احمد عبد الرحيم مصطفى : علاقة مصر بتركيا فى عهد الخديو اسماعيل ١٨٦٣ — ١٨٧٩ ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٧ ، ص ٥ .

الواقع أن الانجليز لم يقطعوا عن السلطان حقا كان ينعم به فهم معترفون بسيادته ، مؤدون لخزينته الاتاوات المقررة ، كما كان قاضي مصر عثمانيا مقلدا من قبل السلطان ، ويوجد أيضا مندوب السلطان في مصر متمتعا بكل مظاهر التجلة والاكرام . لذلك فمع أن السلطان كان يرى في الاحتلال شرا بلا شك ، فانه كان يرى أيضا أنه اذا زال هذا الشر ، فهل يسمح له الوطنيون بما سمح له به الاحتلال[٣٢] .

الواقع أن السلطنة العثمانية لم تكن تريد للاحتلال الاستقرار في مصر لأنها ترغب أن تعود مصر الى حوزتها كايالة عثمانية ، ولكنها في نفس الوقت كانت تريد الاحتفاظ بعلاقة من الصداقة مع انجلترا كما أنها كانت راضية عن اطاحة الاحتلال الانجليزي بالثورة العرابية التي طرحت مفاهيم تستنكرها الدولة العثمانية كل الاستنكار كموضوع اعلان الجمهورية في مصر ، وموضوع توزيع الأرض على الفلاحين[٣٣] بمعنى أن الدولة العثمانية كانت راضية بعض الشيء عن السيطرة البريطانية على مصر لأن هذه السيطرة كانت كفيلة من الناحية الفعلية بضرب الحركة الوطنية المصرية التي لم تكن الدولة العثمانية قادرة على ضربها .

وعلى كل حال فقد أعرب السلطان عن رغبته في الدخول في مفاوضات مع انجلترا لتسوية المسألة المصرية ، واتصل الباب العالي باللورد دفرين السفير الانجليزي في الاستانة ليعرض هذه الرغبة على الحكومة البريطانية ، وعندما عرض دفرين الأمر على حكومته في أكتوبر ١٨٨٢ طلبت منه اهمال هذا العرض على أن يبين للباب العالي أن الحكومة البريطانية ستنظر في هذه الرغبة في الوقت المناسب ، لأن الأوضاع في مصر حاليا لا تساعد على ذلك[٣٤] .

---

٣٢ — محمد شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٣٣) د. محمد أنيس : مجلدات في تاريخ مصر المعاصر ، ١٩٧٤ .

(٣٤) د. محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزي لمصر ، ص ١٩٠ .

ولم تيأس الدولة العثمانية من مطالبة انجلترا مناقشة المسألة المصرية ، ولما كانت أحوال مصر المالية مضطربة كما أن الدول الكبرى تتخذ من المسألة المصرية ورقة رابحة تساوم بها انجلترا فقد وافق الانجليز على فتح ملف القضية المصرية مع السلطان ، فارسل اللورد سالسبورى الى الاستانة فى صيف ١٨٨٥ السير هنرى درمند ولف Drummond Wolff كمندوب فوق العادة ووزير مفوض لدى السلطان العثمانى فى مهمة خاصة تتعلق بأمور مصر لكى يوضح له اعتراف بريطانيا بسيادته على مصر ، ويطلب تعاون السلطان مع الحكومة البريطانية للعمل على استتباب الأمن فى مصر ، وقد استمرت مناقشات المندوب الانجليزى مع وندوبى السلطان ، ومع أن المندوب الانجليزى رفض تحديد موعد سريع للجلاء عن مصر فانه استطاع أن يصل الى إتفاق مبدئى مع الباب العالى فى ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ يتم بمقتضاه ارسال كل من تركيا وانجلترا مندوبا ساميا الى مصر[٣٥] ، ونتيجة لذلك حضر المندوبان الى القاهرة وأخذا فى دراسة أحوال مصر . وكانت العلاقات بين المندوبين بصفة عامة جيدة بحيث استطاعا فى آخر الأمر أن يبلغا حكومتيهما ضرورة النظر فى عقد اتفاقية تقضى بجلاء القوات الانجليزية عن مصر ، وكان رد الحكومة الانجليزية أنها لا تستطيع أن تحدد موعدا قريبا لهذا الجلاء قبل أن تطمئن الى سلام مصر الداخلى والخارجى . كما أنها ستجد نفسها مضطرة الى استخدام ضباط انجليز فى الجيش المصرى لمدة طويلة حتى بعد خروج الانجليز من مصر ، وذلك لضمان ولاء الجيش ، كما أنه يجب الاعتراف بحق الانجليز فى العودة الى مصر فى الظروف التى يجدونها ضرورية[٣٦] .

وقد اعترض الباب العالى على حق الانجليز فى العودة الى مصر بعد الجلاء وتعيين ضباط انجليز فى الجيش المصرى ، وطالب بأن

---

(٣٥) المجلة التاريخية المصرية : المقال السابق الذكر ، ص ٩٣ .
(٣٦) نفسه ، ص ٩٧ــ٩٩ .

يتم الجلاء بعد شهور قليلة ، وبعد مناقشات تم الاتفاق على أن تسحب انجلترا قواتها من مصر بعد مضى ثلاث سنوات من توقيع الاتفاق (أى فى عام ١٨٩٠) الا اذا ظهر احتمال خطر داخلى أو خارجى يقضى بتأجيل موعد الجلاء كما اشترطت أنه اذا حدث فى مصر أى اضطراب بعد الجلاء أو أى اخلال بتعهدات مصر الدولية فللحكومتين البريطانية والتركية أن تعودا الى احتلال البلاد بجنودهما ، فان رفضت تركيا ذلك فللحكومة الانجليزية أن تحتل مصر وحدها .

وبطبيعة الحال فقد أثار هذا الاتفاق حنق فرنسا ، الا أن ألمانيا كانت جانحة الى النصح بقبول هذا الاتفاق مما زاد الموقف تعقيداً فطلبت فرنسا والروسيا من السلطان بأن يطلب تحديد مدة حق العودة الى الاحتلال بسنتين فقط ، واذا لم يجب الى طلبه يرفض توقيع الاتفاق[٣٧] حتى لا تصبحا فى حل من احتلال أى جزء من أراضى الدولة العثمانية وقد بنت الدولتان موقفهما على أساس أن هذه المعاهدة تكسب الاحتلال الصفة القانونية وتعطيه الحق فى العودة كما يشاء ، ورفض السلطان تحت الضغط التوقيع على الاتفاقية[٣٨] وبذلك أصبح فى وسع الانجليز أن يتخلوا عن سابق تعهداتهم معلنين أنه لولا تردد السلطان لنفذوها ، وعلى ذلك يمكن اعتبار عام ١٨٨٧ عام تطور فى موقف انجلترا ازاء مسألة الجلاء عن مصر وكانت معارضة فرنسا والروسيا توقيع الاتفاقية مكسبا فى حد ذاته لانجلترا التى مكنت تفعل ما تشاء فى مصر[٣٩] .

وقد كانت معارضة كرومر الشديدة للجلاء ونجاحه فى حل المشكلة المالية فى مصر من الأسباب التى شجعت الانجليز على البقاء واطالة أمد احتلالهم لمصر .

---

(٣٧) بروزشتين : المرجع السابق ، ص ٣٣٨ — ٣٣٩ .
(٣٨) د. محمد مصطفى صفوت : المرجع السابق ، ص ١٩١ — ٢٠١ .
(٣٩) الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، ص ٧٤ .

(د) موقف السلطة الشرعية من الاحتلال :

حددت الحكومة البريطانية شكل العلاقة بين الخديو وسلطات الاحتلال فذكرت أنه بالرغم من تواجد القوات الانجليزية فى مصر لحفظ الأمن والنظام فانها ترغب فى سحبها فى أسرع وقت عندما تسمح أحوال البلاد بذلك ، وفى تلك الأثناء فان واجب الحكومة الانجليزية يحتم توجيه النصح للخديو من أجل ضمان النظام ونجاحه[٤٠] .

وقد لعب الخديو توفيق دورا نشطا فى حركة الاتصال بين المصريين والانجليز وكان يستند فى ذلك على ذراع انجلترا القوى حتى لا يصبح عرضة لقيام ثورة أخرى ضده كما كان يدرك أن عليه دينا لانجلترا التى ساعدته ووقفت بجانبه ضد الوطنيين .

وقد عبر الخديو توفيق عن علاقته مع سلطات الاحتلال فى حديث له مع الطبيب كومانوس باشا Comanos فذكر « أن الانجليز قد أنقذوا حياتى وأعادونى الى عرشى وأبعدوا عن بلادى الفوضى والدماء أفلا ينبغى أن أقدم لهم تقديرى وعرفانى الخاص ، وهم فى كل يوم يضيفون الى بلادى مكاسب جديدة بفضل ما يقومون به للنهوض بها وتنظيمها ، فكيف يذكر الناس أن ذلك ارتماء فى أحضان بريطانيا ؟ كم من مرة قامت دولة عظمى معادية للانجليز (يقصد فرنسا) بتشجيعى على مناصبة الانجليز العداء وقدمت من أجل ذلك الوعود الكبيرة، ولكننى لم أفضل السماع لمثل هذه الأقوال كما أننى أرفض كل الدسائس الأجنبية »[٤١] .

والواضح أن الخديو توفيق كان شديد الخوف على نفسه وعرشه ، وقد استغل اللورد كرومر ذلك فى اثارة مخاوف الخديو

---

(40) Blue Books, 1883 Egypt No. P. 34.

(41) Comanos Pasha, Memoires P. 228.

من جانب والده الخديو السابق اسماعيل المقيم بالآستانة والذى ينتظر تغير الظروف السياسية حتى يعود الى مصر .

ومع أن علاقة الخديو توفيق بكرومر كانت ودية فان موقفه كان شديد الصعوبة فانضمامه علانية للاحتلال أفقده رضا كثير من فئات الشعب عنه ، وقد استمرت علاقة الخديو بالاحتلال علاقة خضوع وتسليم ولكن هذا لم يمنع من اصطدامه مع الوجود البريطانى الضاغط على سلطاته لذلك فان الفكرة التى تقول ان عباس حلمى الثانى هو الذى بدأ الصراع ضد النفوذ البريطانى ليست صحيحة لأن الصدام كان قد بدأ فى أواخر حكم توفيق (٤٢) وان كان قد انفجر فى عهد عباس الثانى وقد ظهر ذلك واضحا عندما توفى الخديو توفيق وتولى عباس الثانى الحكم فى ٧ يناير ١٨٩٢ .

والواقع أن الخديو عباس الثانى ورث عن والده تركة مثقلة بالمشاكل فقد أدت هزيمة العرابيين الى انتقال السلطة من يد الخديو الى الاحتلال حتى أصبحت لهم اليد الطولى فى ادارة البلاد ، ولما أراد الخديو الجديد تغيير هذا الوضع انفجرت الأزمات بينه وبين المعتمد البريطانى كرومر الذى كانت سياسته تقوم على أن يحكم حكام مصر ، كما كانت تعليمات الحكومة الانجليزية فى مظهرها نصائح طالما تقبلها الحكومة المصرية ، أما اذا رفضت فانها تنتقل من صيغة النصائح الى صيغة الأوامر (٤٣) .

---

(٤٢) عندما طالب نوبار باشا بالغاء نظام تفتيش الانجليز على البوليس المصرى وجعله خاضعا لسلطة المديرين رفض كرومر طلبه ، ومع ذلك فقد انحاز الخديو الى نوبار مما أربك الحكومة الانجليزية .

(43) Valentine, Chirol : The Egyptian Problem P. 209 - 210.

(ه) الخلاف بين الحكومة المصرية وسلطات الاحتلال :

برز هـذا الخلاف فى عهد وزارة شريف باشا (أغسطس ٨٢ — يناير ١٨٨٤) بسبب رغبة انجلترا فى اخلاء السودان بعد هزيمة هكس وانتصار قوات المهدى على القوات المصرية الانجليزية عام ١٨٨٣ . فقد رفض شريف باشا اخلاء السودان وقال كلمته المأثورة « اذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا » ولكن الحكومة الانجليزية أصرت على اخلائه وأرسل وزير الخارجية البريطانية جرانفيل مذكرة فى ٤ يناير ١٨٨٤ كرر فيها ضرورة اتباع الحكومة المصرية للنصائح الانجليزية فى المسائل الهامة مثال « انه فى المسائل الضرورية التى يكون فيها أمن مصر وادارتها معرضين للمخاطر فانه يجب السير على النصائح التى تقدمها الحكومة الانجليزية ، كما يجب أن يكون واضحا للحكومة المصرية أن المسئولية التى تتحملها الحكومة الانجليزية فى الوقت الحالى تلزمها بالاصرار على اتباع السياسة التى توصى بها ، ويجب على الوزراء والحكام الذين لا يرغبون فى السير على السياسة الأنجليزية أن يتوقفوا عن تأدية وظائفهم » كما أوضح جرانفيل أن تعيين وزراء انجليز أمر غير مقبول ، ومع ذلك فمن الممكن ايجاد وزراء مصريين يسيرون على أوامر الخديو تحت ارشاد انجلترا (٤٤) .

وقد عبر اللورد ملنر عن سياسة انجلترا فى مصر فقال : « ان النصيحة التى يذكرها رجل مسلح يستولى على ملك لك لهى أكثر من مجرد توصية وانما هى أمر يجب اتباعه » كما أعلن أنه يجب على الحكومة المصرية أن تقبل النصائح التى تقدمها لها الحكومة الانجليزية (٤٥) .

---

(44) Blue Books 1884, Egypt No. 11 P. 176.
(45) Milner : England in Egypt P. 90.

وقد قدم شريف باشا استقالته فى ٧ يناير ١٨٨٤ احتجاجا على اصرار الحكومة الانجليزية على اخلاء السودان ، وعلى اصرارها على التدخل فى شئون الحكومة المصرية ، وتحول نصائحها الى أوامر .

وقد قبل الخديو استقالة شريف ، وكلف نوبار بتشكيل الوزارة فشكلها فى يناير ١٨٨٤ على أساس قاعدة اخلاء السودان وقبول النصائح الانجليزية ، وقد تغلغل النفوذ البريطانى فى الادارة المصرية فى عهد وزارة نوبار فتم تعيين وكيلين انجليزيين لوزارتى الداخلية والأشغال (٤٦) ، وقد جمعت هذه الوزارة عناصر جمعت بجانب اليأس من مقدرة مصر على مقاومة الاحتلال ، الحرص على الاستفادة المبادية الى أقصى حدود الاستفادة لأشخاص أفرادها .

ومع أن نوبار كان ممن يؤيدون الاحتلال العسكرى لمصر (٤٧) فانه كان متبرما من النصائح الالزامية التى يفرضها الانجليز على حكومته ، على اعتبار أن هذه النصائح بها نوع من الاستخفاف بكرامته ، كما كان يعارض ما أسماه بالاحتلال الادارى بمعنى أنه كان يرغب فى تأييد انجلترا لحكومته دون ارشادها فدب النزاع بين نوبار وكرومر حول ادارة البوليس ، ومن هنا جاءت مناوأته لسلطات الاحتلال .

وانتهى به الأمر الى قيامه برحلة شعواء على كرومر والموظفين الانجليز فى مصر الى درجة أنه سافر الى انجلترا فى عام ١٨٨٨ وقابل

---

(٤٦) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٤٧) كان نوبار يؤيد الاحتلال العسكرى الانجليزى لمصر لانه كان يأمل فى استقلال بلاده أرمينيا بمساعدة انجلترا واسناد الحكم اليه فيها .
احمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، جـ٢ ، القسم الأول ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٣٦ ، ص ١٩٢—١٩٥ .

اللورد سالسبورى بهدف حمل الحكومة الانجليزية على الاستغناء عن كرومر ولكنها لم تهتم بشكواه (٤٨) .

وقد حاول نوبار الغاء نظام مفتش عام البوليس — وخصوصا بعد وفاة فالنتين بيكر المفتش العام الانجليزى عام ١٨٨٨ — وجعل البوليس خاضعا للمديرين ، ولكن كرومر اعترض على هذه المحاولات، ولما انضم الخديو توفيق الى موقف رئيس نظاره نوبار انزعجت الحكومة الانجليزية ومع أنها وقفت بجانب موقف كرومر فانها طلبت منه تهدئة الموقف بشرط ألا يتنازل عن موقفه وأن يتحين وقتا مناسبا آخر للصراع لأن الموقف الأوربى فى ذلك الوقت كان مضطربا (٤٩).

ولما كان موقف الخديو توفيق المؤيد لنوبار ضد كرومر مفاجأة للحكومة الانجليزية فانها خشيت من تكرار مثل هذا الموقف منه وأخذت تلمح للخديو بأنها من الممكن أن تتخلى عنه اذا لم يتبع نصائحها وأنها ستمتنع عن ايقاف الدسائس التى تحاك ضده فى القسطنطينية مما أربك الخديو وجعله يسرع بالتخلى عن نوبار والسير فى فلك كرومر ولما أحس نوبار بتراجع الخديو عن موقفه وتخليه عنه قدم استقالته فى ٧ يونيه ١٨٨٨ فقبلها الخديو وكلف رياض باشا بتشكيل الوزارة .

وفى عهد وزارة رياض حدث نزاع مع كرومر حول زيادة عدد القضاة فى المحاكم المختلطة فقد عارض رياض فى ذلك ، ولكن كرومر تمكن من اضافة قاضيين انجليزيين فى محكمة الاستئناف فى نوفمبر

---

(48) Milner : Op. Cit., P. 137.

(٤٩) فى عام ١٨٨٨ حدثت أزمة بين فرنسا وانجلترا قامت خلالها فرنسا بتأييد الروسيا ضد انجلترا مما جعل انجلترا تتقرب من المانيا .
د. محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه ، ص ٨٩ .

١٨٨٩ كما طالب بتعيين القاضى الانجليزى جون سكوت لفحص القضاء الأهلى المصرى وتنظيمه مما يساعد على استبدال الانجليز بالمصريين فى هذه المحاكم ، ولما وافقت الحكومة الانجليزية على مطالب كرومر تمسك رياض بموقفه وساءت العلاقات بين الحكومة والانجليز ، فاستنجد رياض بالخديو ولكنه أحجم عن التدخل وترك رياض وحيدا أمام الانجليز مما جعله يقبل مطالبهم على مضض ، ولما أحس بخطورة ما وافق عليه قدم استقالته الى الخديو فى مايو ١٨٩١ بحجة تدهور صحته بمعنى أنه لم تكن لديه من الشجاعة ما يدفعه الى الاستقالة قبل قبول هذه المطالب والى اثارة أزمة ان لم تفد فى ايقاف التدخل البريطانى فانها تفيد فى ضرب مثل صالح فى السلوك الوطنى وفى دفع قطرة من الدم فى شرايين الحركة الوطنية التى نزفت الى ما يقرب من الموت (٥٠) .

وقد خلف رياض باشا مصطفى فهمى (مايو ١٨٩١ — يناير ١٨٩٣) الذى سار على النصائح الانجليزية عن طيب خاطر ، فكان ضالة الانجليز المنشودة (٥١) ، وكان خضوعه للاحتلال سببا فى حدوث الأزمة الوزارية بين كرومر والخديو عباس الثانى فى بداية عام ١٨٩٣ .

(د) أوضاع الحركة الوطنية فى مصر قبيل تولية عباس الثانى :

بعد هزيمة الثورة العرابية ونفى وسجن زعمائها عاشت مصر فترة فى حالة من الخمول والاعياء وخيم على البلاد جو من الخضوع والاستسلام للحكم الأجنبى ، وعم اليأس والقنوط بين الناس ، وظلت البلاد تتردى فى هوة الانحلال الوطنى وتضاءلت الروح

---

(٥٠) د. جمال المسدى : محاضرات فى تاريخ مصر المعاصرة ، املاها على طلبة ليسانس التاريخ عام ١٩٦٧ .

(٥١) الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٨ .

الوطنية فى النفوس [٥٢] وظن البعض أن الحركة قد ماتت [٥٣] حيث أخذ كبراء البلاد وموظفوها وأعيانها تحت تأثير الهزيمة يتنكرون للحركة الوطنية ويوالون الاحتلال وقد عملت سلطات الاحتلال على توطيد هذه الحالة النفسية [٥٤] كما كانت الصحافة اما موالية للاحتلال تمجده وتؤيده واما معارضة فى خوف وتردد خشية المصادرة ولكن اتضح لكل هؤلاء أن الحركة الوطنية المصرية لم تمت فقد تجددت روح المقاومة وأخذت تنمو كلما ازدادت سيطرة الانجليز على البلاد ، وقد اتخذت فى ذلك أساليب مرحلية متعددة أبرزها ظهور جريدة العروة الوثقى على يد الأفغانى ومحمد عبده ومهاجمتها للاحتلال بلا هوادة بهدف زعزعة مركزه فى مصر واثارة الرأى العام الأوربى ضده كما انبثقت ينابيع الحركة الوطنية وكان انبثاقها يشمل مصادر شتى بين الجيل الماضى وبواكير الجيل الحاضر [٥٥] فتشكلت فى مصر جمعية سرية تحت اسم « جمعية الانتقام » بهدف « تحرير الوطن — التمدين — التقدم » [٥٦] واتخذت منزل عبد الرازق درويش مدير المدرسة البحرية فى زمن عرابى مقرا لها ، وقد تركز نشاط هذه الجمعية على ارسال خطابات شديدة اللهجة الى الخديو والأمراء والنظار والقناصل وحكمدارية البوليس تطالب « بوجوب اخلاء القطر

---

(٥٢) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

(53) Landau : Parliaments and Parties in Egypt P. 104.

(٥٤) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٥٥) عباس العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية ، القاهرة — مطبعة حجازى ١٩٣٦ ، ص ٨٧ .

(٥٦) دار الوثائق القومية : محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٢٢ ملف ٢١ تحت عنوان « الجمعيات السرية » .

المصرى من الجنود الانجليز وذلك لتفادى الدمار » [٥٧] كما أكدت هـذه الخطابات « أن البلاد لن تنال سعادتها ورفاهيتها الا بخـروج الانجليز وكذلك الخـديو » [٥٨] وكان توقع هـذه الخطابات بامضاء المنتقم [٥٩] .

ولمـا كانت هـذه الخطـابات تثير الاضـطرابات فى الادارة الحكومية وتقلقل الطمأنينة والنظـام العـام فقد جدت الحكومة فى البحث عن مصدر هـذه الخطابات واستطاعت معرفة مصدرها فهاجمت مقر الجمعية فى ٢٠ يونيـه ١٨٨٣ وقبضت على عبد الرازق درويش وعلى من برفقته وضبطت كل الأوراق التى وجدت بالمنزل وعقب ذلك ألقى القبض على مجموعة من الأشخاص منهم سعد زغلول [٦٠] . وبعد القبض على أفراد جماعة الانتقام لم تتوقف بشائر اليقظة الوطنية فقد ظهرت واضحة فى استقالة شريف باشا عام ١٨٨٤ احتجاجا على اخلاء السودان وعلى التدخل الأجنبى فى شئون الحكومة [٦١] كمـا ظهرت بشائر الحركة الوطنية أيضا فى مجموعات المثقفين الذين التفوا حول لطيف باشا سليم بهدف تكوين جبهة معارضة للاحتلال للدفاع عن

---

(٥٧) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٢٣ ملف ٣ — خطـاب مرسل الى البوليس تحت عنوان (الساحة تقترب) بتاريخ ١٦ يونيو ١٨٨٣

(٥٨) نفســه :

(٥٩) نفســه :

(٦٠) محافظ الثورة العرابية : محفظـة رقم ٢٣ ملف ٣ — محضر تحقيق مرفوع من حكمدار بوليس القاهرة بخصوص الجمعية المسماة (جمعية الانتقام) بتاريخ ٢١ يونيه ١٨٨٣ .

(٦١) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

القضية المصرية فى الخارج ، وأيضا تكوين حزب منظم [٦٣] يعمل لصالح البلاد ويدافع عن حقوقها أمام أوربا عامة وفرنسا خاصة ، وفعلا تم تكوين هذا الحزب الذى ضم بين أعضائه نخبة من المستشارين والكتاب والصحفيين وبعض أعضاء مجلس شورى القوانين ، وكان الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد هو لسان حال هذا الحزب ، وقد انضم اليه مصطفى كامل وغذاه بحماسه الوطنى ، وعلى الرغم من ذلك فان هذا الحزب قد دب فيه الضعف ولم يستطع استكمال القيام بمهامه [٦٣] .

وعلى كل حال فقد كانت مجموعة لطيف سليم التى اتصل بها مصطفى كامل فى بداية نشاطه الوطنى بداية حركة الاتصال بين الحركة الوطنية أيام عرابى والجيل الجديد الذى حمل الراية .

والجدير بالذكر أن مصطفى كامل قد اتصل أيضا بعبد الله النديم خطيب الثورة العرابية وتتلمذ عليه ونشأ فى مدرسته وعرف منه أسباب الثورة العرابية على حقيقتها ومواقع الخطأ التى تورط فيها العرابيون وحقيقة التيار السياسى فى البلاد [٦٤] .

ومما سبق يتضح لنا أن مصطفى كامل لم يظهر من فراغ بل مهد له الطريق زعماء سبقوه أمثال لطيف سليم وعبد الله النديم .

---

(٦٢) قد يؤدى تسمية تلك المجموعة السياسية بالحزب الى لبس كبير لانه لم يكن حزبا بمقابل احزابا اخرى من ابناء البلاد تتعارض فى المبادىء والبرامج على النحو الذى تعهده اليوم فى الاحزاب السياسية ، ولكن هذه التسمية ربما تعبر عن اتجاه وطنى عام ضد التدخل الاجنبى وكان المستر بلنت هو الذى اطلق على مجموعة لطيف سليم هذه التسمية .

Blunt : Secret history of the English occupation of Egypt PP. 173 - 175.

(٦٣) أحمد رشاد : مصطفى كامل حياته وكفاحه ، ص ٤٥ .

(٦٤) جرجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق ج ١ ، ص ٢٩٥ .

كما يتضح أنه بالرغم من قضاء الانجليز على الثورة العرابية فانهم لم يتمكنوا من وأد الشعور الوطنى فى مصر فلم يكد الشعب المصرى يلتقط أنفاسه من صدمة الاحتلال حتى بدأ يطالب بحقوقه فى الاستقلال بزعامة مصطفى كامل .

موقف مجلس شورى القوانين من الاحتلال :

من أبرز التغييرات التى أحدثتها انجلترا عقب احتلالها لمصر القضاء على الحياة النيابية فألغت مجلس النواب وأحلت محله نظاما أقرب الى النظم الصورية منه الى الحياة الدستورية الحقيقية ، ولما كان الخديو توفيق ميالا الى مثل هذه النظم الصورية (٦٥) فقد وافق على مقترحات دفرين وأصدر القانون النظامى الجديد فى أول مايو ١٨٨٣ ويتضمن انشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات .

وقد تكون مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضوا منهم اربعة عشر تعينهم الحكومة وتختار من بينهم الرئيس وأحد الوكيلين ، وهؤلاء دائمون أما الستة عشر الباقون فينتخبون بالتصويت العادى من كل أنحاء البلاد لفترة ست سنوات ، ومهام هذا المجلس هى التشريع والميزانية ولكن ليس له الحق فى اصدار القوانين فرأيه استشارى ويمكن لمجلس الوزراء رفض مشورته على أن يبدى أسباب رفضه (٦٦) وللمجلس حق المناقشة فى هذه الأسباب .

ولم يقتصر الأمر على حرمان المجلس من صد الحكومة عن سيئة أو اكراهها على فعل الحسنة بل وصلت الأمور الى أنه كان على أعضاء المجلس أن يسلموا للحكومة بكل ما تقول ، واذا ما رغبوا فى أمر

---

(٦٥) الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، ص ٣٩ .
(66) Colvin : The Making of Modern Egypt PP. 44 - 45.

يلتمسونه من الحكومة التماسا [٦٧] وعلى كل حال فان أحوال المجلس لم تستمر على هـذا المنوال بل تغيرت الأمور واستطاع أعضاء المجلس احراج سلطات الاحتلال .

وفيما يلى نعرض للأدوار التى مر بها هـذا المجلس :

١ — دور الخضوع والاستسلام :

ويبتدىء من انشاء المجلس عام ١٨٨٣ ويستمر حتى عام ١٨٩٢ وفى هـذه الفترة خيم على المجلس الخضوع والاستسلام وحظر على أعضائه ابداء أى رغبة تعارض التزامات الحكومة أو التكلم فيما لم يكن من شأنهم التكلم فيه [٦٨] وقد اعتبر أعضاء المجلس أنفسهم موظفين لدى الحكومة ولا يحق لهم أن يناقشوها فيما تفعل وبذلك لم يستطيعوا أن يثبتوا أنهم جديرون بعمل نيابى وانعدمت روح المعارضة واقتصر العمل على النظر فى المشروعات التى تقدمها الحكومة الى المجلس .

وظل المجلس طوال هـذه الفترة لا عمل له ولا أثر لوجوده وكذلك لم يكن للجمعية العمومية أى أثر فى توجيه سـياسة الحكومة بل كان موقفها كموقف مجلس شورى القوانين (□) .

٢ — معارضة المجلس لسلطات الاحتلال :

لقد تغير موقف مجلس شورى القوانين ابتـداء من عام ١٨٩٢ فوقف من الاحتلال موقف المعارضة ، وسار أعضاؤه على منوال سياسة

---

(٦٧) الأهـرام فى ٢٢ يناير ١٩٠٦ تحت عنوان : « سياسة مصر وحكومة الاحرار الانجليز » .

(٦٨) دار الوثائق : مجالس نيابية — مجلس شورى القوانين . محفظة ١/٢/٣ .

(□) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٣٩ .

الخديو عباس الثانى المناهضة للاحتلال فقد رفض المجلس مناقشة ميزانية عام ١٨٩٣ بحجة أنها لم تقدم اليه فى صورتها النهائية كما أنها لم تعرض عليه قبل الموعد المحدد لصدورها بوقت كاف يسمح بفحصها (٦٩) ، ومع أن هذا الرفض لم يمنع الحكومة من اعلان الميزانية المعترض عليها الا أنها كانت أول بادرة معارضة تظهر فى هذا المجلس .

وفى ديسمبر ١٨٩٣ ظهرت فى مجلس شورى القوانين حركة استياء ضد الاحتلال فقد رفض بعض أعضائه اعتماد نفقات جيش الاحتلال فى ميزانية ١٨٩٤ ومقدارها ٨٥٫٠٠٠ جنيه وكان هذا القرار بمثابة احتجاج على بقاء جيش الاحتلال فى مصر .

وقد ردت الحكومة على ملاحظات المجلس ردا كان بمثابة انتصار لوجهة نظره اذ أعربت عن مشاركتها اياه فى احساساته الوطنية (٧٠) ، وأوضحت أن المبلغ الذى كانت تؤديه الخزانة المصرية لجيش الاحتلال الى سنة ١٨٨٥ هو ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه فى السنة قد خفض بالتدريج الى ٨٥٫٠٠٠ جنيه ، وان الحكومة تأمل أن يخفف هذا المبلغ تدريجيا حتى يمحى كلية اعتمادا على وعود بريطانيا القاضية بالجلاء عن مصر (٧١) .

---

(٦٩) الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية . القاهرة — النهضة المصرية الطبعة الرابعة ١٩٦٢ ، ص ٣٧١ .

(٧٠) نفسه : ص ٣٧١ .

(٧١) محاضر جلسات مجلس شورى القوانين . محضر جلسة ٢٣ ديسمبر ١٨٩٣ .

والجدير بالذكر ان الحكومة البريطانية كانت قد طلبت زيادة المصاريف المقررة لجيش الاحتلال عن العام ١٨٩٣/١٨٩٤ .

للتفاصيل انظر : محفوظات مجلس الوزراء نظارة الحربية محفظة رقم ١٠ مجموعة ١٦٩ حربية ، وايضا ملاحق الكتاب الملحق رقم (٢) .

وفى ديسمبر ١٨٩٤ اعترض مجلس شورى النواب على بعض ما قررته الحكومة فى ميزانية ١٨٩٥ ورفض اعتماد مصاريف جيش الاحتلال وانتقد سياسة الحكومة فى التعليم ، وفى أبريل ١٨٩٦ احتج المجلس على عدم استشارته فى الميزانية التى قررتها الحكومة للحملة السودانية وكانت خمسمائة ألف جنيه .

وفى ٢٠ ديسمبر ١٨٩٦ كان موقف مجلس شورى القوانين بالنسبة لمصاريف جيش الاحتلال واضحا عنه فى السنوات السابقة فقد ورد فى تقرير اللجنة المالية أنه مقدر لمصاريف جيش الاحتلال مبلغ ٨٤٨٤٥ جنيها واللجنة لا ترتاب مطلقا فى أن للحكومة عظيم الثقة بأمانة جيشها وكفاءته وباستعداده الذى برهن عليه فى كل المواقع التى دعى اليها وباستتباب الأمن فى داخلية البلاد ، وفى أطرافها مما لا يدعو للاستعانة بجيش أجنبى ، ولهذا فهى ترى عدم المصادقة على المبلغ المقدر لهذه المصاريف (٧٢) .

وقد كان لهذا القرار دوى شديد لأنه عبر صراحة عن صرح ثقة المجلس بالاحتلال والاحتجاج على تواجده .

وفى ديسمبر ١٨٩٩ أطلع المجلس على ميزانية سنة ١٩٠٠ وفيها ٤١٧ ألف جنيه نفقات عجز ايرادات السودان على مصروفاته ، فقرر التصديق على هذه النفقات على اعتبار أن السودان جزء متمما لمصر وكان هذا القرار بمثابة توكيد اتصال السودان بمصر وعدم الاعتراف باتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ (٧٣) .

وقد ساعد على اثارة روح السخط فى المجلس ضد الاحتلال

---

(٧٢) مجلس شورى القوانين : محضر جلسة الأحد ٢٠ ديسمبر١٨٩٦ ص ٧٤ .

(٧٣) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٣٤٨ — ٣٤٩ .

اسماعيل محمد باشا وكان صديقا شخصيا لمصطفى كامل كما كان لتواجد الشيخ محمد عبده فى مجلس شورى القوانين عام ١٨٩٩ أثر هام فى أن يشعر أعضاء مجلس شورى القوانين بأهميتهم وفى ايجاد الحلول الوسط كلما اصطدمت الحكومة بالمجلس (٧٤) .

٣ — دور التراجع للمجلس :

تراجع مجلس شورى القوانين تحت تأثير حملات اليأس التى انتشرت بواسطة أبواق الاحتلال ونتيجة لابرام الاتفاق الودى ١٩٠٤ فأخذ يجنح الى الخضوع والاستسلام للاحتلال فصدق على ميزانية عام ١٩٠٥ ووجه الشكر للحكومة على تنفيذ بعض توصياته .

وفى يناير ١٩٠٦ قبل أعضاء المجلس دعوة كرومر لافتتاح ميناء بور سودان وجلسوا حول كرومر أثناء الاحتفال كما وقف المجلس موقفا سلبيا من مذبحة دنشواى رغم مطالبة مصطفى كامل له بأن يرفع صوته بالاحتجاج على الفظائع التى ارتكبتها الحكومة فى هذه الحادثة ولكن نداءه ذهب عبثا (٧٥) فلم تصدر عن المجلس كلمة احتجاج على الأحكام التى صدرت مما يوضح روح الاستكانة التى شاعت بين جوانب المجلس ، ولكن بعد تصديق المجلس على المحاكمات اشتعلت خطب مصطفى كامل بالسخط على الانجليز وسرت عدوى السخط الى المجلس واتسمت مناقشاته بالعداء للانجليز وظلت تتأرجح مواقف مجلس شورى القوانين من الاحتلال .

ومما سبق يتضح أن مجلس شورى القوانين لم يكن يمثل البلاد تمثيلا نيابيا صحيحا كما أنه لم يكن له سلطة قطعية فيما يعرض عليه من أمور .

---

(٧٤) المقتطف : عدد ديسمبر ١٩٠٥ ، ص ٩٨٥ — ٩٨٧ مقال للشيخ حسن عبد الرازق تحت عنوان « الشيخ محمد عبده » .

(٧٥) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٣٥١ .

٢ — الأوضاع الاقتصادية والمالية فى عهد الاحتلال

(أ) أثر الاحتلال فى أحوال البلاد الاقتصادية :

بهزيمة الثورة العرابية ووقوع مصر تحت سيطرة الاحتلال عام ١٨٨٢ بدأت تتغير أحوال البلاد الاقتصادية فقد فوجئت الصناعة المصرية البدائية بغزو رأس المال الأوربى للبلاد ومنافسته لها .

وقد هدف الاحتلال فى أول أمره الى أن تبقى مصر سوقا مفتوحا لمصنوعاته ، فحاول القضاء على الصناعة المصرية ، وجعل مصر مزرعة قطنية ضخمة تزرع له القطن فيشتريه بالقناطير ثم تنسجه مصانعه وتعيد تصديره الى مصر بالأمتار ، فقد وجه الانجليز كل مشاريع الزراعة من رى وصرف وتوزيع مساحة المحاصيل لمصلحة هذا المحصول فقط فبلغت المساحة المنزرعة قطنا فى الفترة بين ١٨٨٢ — ١٨٩٢ مليون وسبعة وسبعون ألف فدان بعد أن كانت خمسة آلاف فدان فى عام ١٨٧٩ (٧٦) ثم ظلت المساحة التى تزرع قطنا تزداد حتى شغل هذا المحصول النسبة الرئيسية فى التصدير فأصبحت تمثل أكثر من ٨١٪ من مجموعة الصادرات فى المرحلة ما بين ١٨٨٩/٧٥ وارتفعت النسبة فى أعوام ١٩١٤/١٣ حتى بلغت الصادرات من القطن وبذرته ٩٤٪ من قيمة مجموع الصادرات ، وكان التوسع فى محصول القطن على حساب المحاصلات الزراعية الأخرى سببا فى نقص المساحة المنزرعة قمحا (٧٧) فأصبحت مصر تستورد كميات غير قليلة من القمح لسد حاجة السكان فى المدن .

---

(٧٦) د. محمد انيس ، د. حراز : ثورة ٢٣ يوليو واصولها التاريخية ص ١٤١ .

(٧٧) د. لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٥٤٩ .

وبالنسبة لأهل الريف فقد توسعت سلطات الاحتلال فى زراعة الذرة حتى توفر غذاء رخيصا للفلاحين ، ويحافظ على مستوى أجورهم الضعيف .

ولقد كان من أبرز مظاهر التطور الزراعى فى مصر فى عهد الاحتلال تضخم الملكيات الكبيرة وتفتيت الملكيات الصغيرة ، كما أن سياسة التخصص القطنى جعلت رخاء البلاد أو شقاءها متوقفا تماما على غلة واحدة تسيطر عليها ظروف السوق العالمى ، ويتحدد سعره عالميا ، فتصدره الى الخارج لتستجلب به حاجاتها (٧٨) ، وحتى عندما عاد التوسع فى زراعة القطن بالربح الوفير على خزانة الحكم لم يؤدى ذلك الى رخاء المصريين (٧٩) .

وبالنسبة للتجارة فقد سارت مصر فى فلك بريطانيا وأصبح الاقتصاد المصرى تابعا للاقتصاد البريطانى ، فقد غيرت الحكومة البريطانية نظام الانتاج فى مصر بهدف تحقيق مصالحها التجارية ، فارتبطت مصربأسواق القطن فى ليفربول، كما اعتمدت على رءوس الأموال الأجنبية فى أسواق لندن . وهكذا سارت مصر فى فلك التبعية لبريطانيا أما عن الصناعة فقد اهتم الانجليز بوأد كل ما من شأنه أن يعود بازدهار الصناعة فى مصر ، فنشروا فى طول البلاد وعرضها بأن مصر بلد زراعى ولا تصلح للصناعة بحجة أن عوامل قيامها لا تتواجد فى البيئة المصرية، كما عمل الاحتلال على منافسة المصنوعات الأجنبية للصناعات المصرية حيث رفع عنها الحماية الجمركية وبذلك ضرب الصناعات المصرية ضربة قوية وأصبحت مصر سوقا للسلع والمنتجات الأوربية يضاف الى ذلك أن انجلترا حرصت على عدم السماح بقيام صناعة قطنية مصرية تنافس

---

(٧٨) تقرير كتشنر عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لسنة ١٩١٢ ، ص ٦ .

(٧٩) روز شنين : المرجع السابق ، ص ٣٠٨ .

مصانعها [٨٠] فوقف كرومر ضد أى محاولة لتصنيع مصر واهتم بأن تكون مصر مزرعة قطنية لبريطانيا فقط .

ولما قامت فى مصر صناعة لغزل القطن وظهرت بشائرها لقربها من المواد الخام ولرخص أجور العمال المصرية عمل كرومر على وأدها ففرض رسما قدره ٨٪ على جميع المصنوعات القطنية المصرية مما أدى الى اندثار هذه الصناعة [٨١] .

ومن التقرير الذى وضعه اللورد كرومر عن أحوال مصر فى عام ١٩٠٥ يتضح تدهور أحوال الصناعة المصرية واندثارها فقد قال « من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التى كانت فى مصر منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة يرى فرقا واضحا فالشوارع كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين ونساجين وصباغين وخياطين وخياصين وصانعى الأحذية وصاغة ونحاسين وعطارين .. قد أصبحت مزدحمة بالقهاوى والدكاكين المليئة بالبضائع الأوربية »[٨٢] .

ونتيجة لما سبق كسدت الصناعة الأهلية وحلت محلها المصنوعات الأجنبية ، كما ألغيت البعثات الصناعية الى الخارج وكان لسياسة الاحتلال تجاه الصناعة المصرية أكبر الأثر فى فشلها واندثارها [٨٣] .

---

(٨٠) تقرير كرومر عن الحالة المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لسنة ١٩٠٥ ، القاهرة — ترجمة المقطم ١٩٠٦ ، ص ٢٨ .

(٨١) روز شتين : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

(٨٢) تقرير كرومر : المرجع السابق .

(38) Crouchely, A. E. The Economic Development of Modern Egypt, London 1938, P. 162.

مشاكل مصر المـالية وموقف الاحتلال منها :

أدى اسراف الخـديو اسماعيل المتزايد وانخفاض أسعار القطن فى عهده نتيجة لتوقف الحرب الأهليـة الأمريكية الى انتشـار حالات الافلاس فى مصر وفتح الباب على مصراعيه للاجانب مما أدى الى زيادة التدخل الأوربى فتأسيس صندوق الدين والمراقبة الثنائية مما ساعد على سوء أحوال البلاد (٨٤) وزاد الطين بلة الخسـائر التى لحقت بمصر نتيجة للحرب بين العرابيين والانجـليز فقـد دمر الكثير من مبانى الاسكندرية ، والتزمت الحكومة بصرف تعويضات لأصحاب المبانى التى احترقت كما أن انجلترا ألزمت الحكومة المصرية على دفع نفقات جيش الاحتلال ، ودفع المرتبات الباهظة للموظفين الانجليز ممـا أدى الى زيادة العجز فى الميزانية (٨٥) .

ولمـا استقرت الأمور لسلطات الاحتـلال فى مصر حاول كرومر اصلاح الميزانية المصرية بضبط الايرادات والمصروفات ووضع نظـام مالى يكفل سداد أقساط الديون بهدف طمـأنة أصحاب القروض على أموالهم واسكات الدول الكبرى عن مناقشة وضع انجلترا فى مصر ، فوجه عنايته الى ايجاد مخرج لذلك .

ولمـا كانت زراعة القطن وتصديره قـد تعود بالربح الوفير على الخزانة فقد انصرف كرومر الى تسـهيل زراعته فى مصر وتشجيعها ، ونجح فى ذلك ، وعاد تصدير القطن بالأرباح على الخزانة وتحولت هذه الأرباح الى أصحاب أقساط الديون وحطة السـندات دون أن ينـال

---

(٨٤) للتفاصيل يمكن الرجوع الى دار الوثائق القومية . أوراق خاصة بالسيد جمال الدين الأفغانى .

(٨٥) الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، ص ٦٢ .

الشعب المصرى منها شيئًا بمعنى أن كرومر قامر برخاء مصر الاقتصادى من أجل أصحاب السندات (٨٦) .

وسيطر الانجليز على مالية البلاد بتعيين مستشار مالى انجليزى يكون له الأمر والنهى فى الشئون المالية ، واستفحل النفوذ الأجنبى فى حياة البلاد فصارت مرتعا خصبا للاستغلال الأجنبى الذى كبلها بقيود وأعباء مالية كثيرة أفقدتها استقلالها المالى ، وتمتع الأجانب نتيجة لذلك بنفوذ قوى فاعتبروا مصر مركزا يدر منه الأرباح الطائلة وتمشيا مع سياسة كرومر لم تستثمر هذه الأموال فى الصناعة بل استغلت فى مشروعات ربوية فتأسست شركات الرهون العقارية والشركات المالية والزراعية وغيرها ، وصارت أحوال مصر المالية والاقتصادية فى يد الأجانب ، وزادت ديون الأهالى وتضاعفت تقريبا من سنة ١٨٨١ الى سنة ١٨٩١ (٨٧) ، وسارت الأمة المصرية فى طريق الفقر وعسر الحال ، وهكذا اجتمع الى جانب الاستعباد السياسى الاستعباد المالى والاقتصادى ووقعت البلاد تحت وطأة النفوذ الاقتصادى الأجنبى (٨٨) .

٣ — الأوضاع الثقافية فى مصر ابان عهد الاحتلال

(أ) سياسة الاحتلال التعليمية :

باحتلال الانجليز لمصر بدأ اهمال التعليم ، وحرصت سلطات الاحتلال على جعله أداة لتحقيق أهدافها حيث اقتصر على تخريج موظفين لا يصلحون لعمل خارج دواوين الحكومة فتقهقر كليا عما كان عليه قبل ذلك ، وسدت أبوابه بكل حيلة فى وجوه الأمة (٨٩) حيث ألغيت المجانية

---

(٨٦) روز شتين : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .
(٨٧) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٥ — ١٨٧ .
(٨٨) نفسه : ص ١٨٨ .
(٨٩) مجلس شورى القوانين : محضر جلسة الاربعاء ١٩ ديسمبر ١٨٩٤ ، ص ٥٠ .

فى أقسامه الثلاثة الابتدائى والثانوى والعالى بعد أن كانت قاعدة التعليم الحكومى فى مصر منذ عهد محمد على تقوم على مبدأ المجانية[٩٠] وبعد أن كانت العلوم تدرس بالعربية أصبحت تدرس بالانجليزية ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية وحل المدرسون الانجليز مكان المصريين ، ودعا وليم ويلمور أحد قضاة محكمة الاستئناف الأهلية الى اتخاذ اللغة العربية العامية للكتابة بدلا من الفصحى ، ودافع عن هذا الرأى فى كتابه The Spoken Arabic of Egypt وحجته فى ذلك أن الرجل الأجنبى ينفق وقتا كبيرا فى دراسة اللغة العربية ثم لا يفهم اللغة التى يتكلم بها قومها [٩١] وقد رد مصطفى كامل على دعوة ويلمور على صفحات جريدة اللواء منبها الى خطر هذه الدعوة على اللغة العربية [٩٢] .

كما أغلقت سلطات الاحتلال بعض المدارس وتلاشت البعثات التعليمية الى أوربا [٩٣] فى الوقت الذى ازدادت فيه الارساليات التبشيرية لترويج الثقافة الأجنبية ، وأنشئت مدارس لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية .

واقتصر التعليم فى عهد الاحتلال على النواحى المهنية ، كما مسخت برامجه فاستبعد دراسة التاريخ القومى الصحيح من مناهج الدراسة حتى يشب الطالب جاهلا بتاريخ بلاده لا يفرق بين الاحتلال والاستقلال ولا يدرك ما سببه الاحتلال من اهدار لكرامة بلاده وحقوقها [٩٤]

---

(٩٠) محمد عبد الفتاح ابو الاسعاد : تاريخ التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ — ١٩٢٢ ، ص ٨٧ (رسالة ماجستير نوقشت بآداب عين شمس) .

(٩١) د. سعد مرسى ، د. سعيد اسماعيل : تاريخ التربية فى مصر . القاهرة ، عالم الكتب ١٩٧١ ، ص ٣٨٥ .

(٩٢) اللواء : العدد ٧٠٧ فى ١٩٠٢/٢/٢ .

(٩٣) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٩٤) نفسه .

وصـــارت غاية التعليم اماتة الشـــعور القومى فى النفوس كما قضى الاحتلال على التعليم العسكرى وأصبح هدفه تخريج طائفة من أنصاف المتعلمين • ليسدوا احتياجات الدواوين •

وبالرغم من زيادة ميزانية الحكومة ، فقد ظلت نسبة ما يخص التعليم منها منخفضة طوال فترة الاحتلال[٩٥] وقد عبر مجلس شورى القوانين عن استيائه من تدهور أحوال التعليم فقال على لسان لجنـــة الميزانية « ان نشر التعليم قد تقهقر كليا عماكان عليه قبل ذلك ، ويحسن بنا أن نقول أن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وادارتها قد سعوا بكل اجتهاد الى طرق تقليل التعليم وسد أبوابه بكل حيـــلة فى وجه أبناء الأمة ، ولولا النزر القليل القـــادر على أداء المصروفات لمـــا وجد فى المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين والموظفين كما هو الآن فى مدرسة المهندسخانة وغيرها من المدارس التى انحطت كمدرسة الطب ويالميت النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعهدا بدفع المصـــاريف بل انها سدت هـــذا الباب أيضا فى كثير من الأحوال [٩٦] •

وهكذا نجح الاحتلال فى القبض على شئون التعليم فى مصر وقصره فى أضيق الحدود وتضمنت سياسته من أجل ذلك مظاهر متعددة منها اغلاق بعض المدارس وتشجيع الكتاتيب ، وضغط الميزانية الخاصة بوزارة المعارف ، وفرض المصروفات المدرسية والتشدد فى الامتحانات والغـــاء البعثـــات وجعـــل الدراسة بالمـــدارس باللغـــة الانجـــليزية بدلا من العربيـــة •

---

(٩٥) للتفاصيل ، انظر : د• سعيد اسماعيل على : الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوى فى مصر من ١٨٨٢ — ١٩٢٣ •

(٩٦) مجلس شورى القوانين : محضر جلسة ٢٤ ديسمبر ١٨٩٤ ، ص ٥٠ •

(ب) الأحوال الاجتماعية فى مصر ابان الاحتلال :

أهملت سلطات الاحتلال الاصلاح الاجتماعى فالطبقة الخاصة من الأغنياء اتجهت فى مجموعها الى الولاء للانجليز واقتبست منهم مفاسد المدنية الغربية دون الأخذ بمحاسنها .

والطبقة الوسطى كانت قسمين قسم انصرف الى الحياة النفعية تبتغى بلوغ مراتب الطبقة الخاصة ومحاكاتها فى مظاهر الترف والبذخ، وقسم آخر يمثل طبقة المثقفين الذين أغلق باب الوظائف أمامهم وحل محلهم الأجانب فأخذوا يطالبون بأحقيتهم فى شغل الوظائف ، كما أنهم تأثروا بارتفاع الأسعار مما زاد من تذمرهم . أما أغلبية الشعب وهم طبقة الفلاحين والعمال فقد ساءت حالتهم فى عهد الاحتلال ، فانتشر الجهل والأمية بينهم ، وحرموا من نور العلم والتربية الأخلاقية والدينية وساءت حالتهم المادية والمعنوية والصحية [٩٧] ، ورغم ذلك فان تذمرهم لم يحمل مضمونا وطنيا بل اتخذ مضمونا اجتماعيا وخصوصا انهم لم يستفيدوا من الرخاء الذى أصاب كبار الملاك يضاف الى ذلك رعاية الحكومة للكفات الاجتماعية التى وفدت على مصر من أوربا ورعاها الاحتلال فقد انتشرت أماكن بيع الخمور انتشارا كبيرا فى البلاد [٩٨] وكثرت أماكن اللهو وزادت أماكن دور القمار حتى وصلت فى القاهرة وحدها من ٣١٦ الى ٧٤٧٥ دارا أى بزيادة ٧١٧٩ دارا فى السنوات الأولى من عهد الاحتلال [٩٩] وكثر التعامل بالربا الذى انتشر انتشارا

---

(٩٧) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٨ — ١٨٩ .

(٩٨) بلغ عدد الطلبات المقدمة لوزارة الداخلية عام ١٨٩١ للتصريح لأصحابها بافتتاح خمارات بالقاهرة وحدها ٣٩١ طلبا كان معظمها مقدما من الأجانب وخاصة اليونانيين ، انظر :

Gouvernorat du Caire City Police, Rokhsa 1891.

(٩٩) د. عبد اللطيف حمزة : مستقبل الصحافة فى مصر ج ١ ، ص ١٤٢ — ١٤٣ .

ذريعا بين الأهالى وكبلهم بالديون مما أدى الى ضياع ثروات الكثيرين وانتشار الفقر والبؤس بين كافة طبقات المجتمع .

وقد حملت مجلة « الأستاذ » على الاحتلال حملة عنيفة فكتب عبد الله النديم مقالا تحت عنوان : « لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا » بين فيه فساد الانجليز لأخلاق المصريين بشتى الوسائل كنشر دور الميسر وشرب الخمر والترخيص للنساء باحتراف البغاء والقمار والقى تبعة ذلك على المصريين وحذر من تفتت الأسرات وانتشار الجرائم (١٠٠) .

وخلاصة القول أن السنوات الأولى للاحتلال تعتبر فترة انحلال فى تاريخ مصر القومى ، انحلال فى الوطنية والأخلاق ، وانحلال فى حالة الشعب الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ظل هذا الانحلال مخيما على البلاد طوال عصر توفيق الى أن تولى عباس الثانى أريكة الخديوية ، وجاءت فترة البعث الوطنى التى حمل لواءها مصطفى كامل (١٠١) .

---

(١٠٠) الأستاذ : العدد الثانى والعشرون بتاريخ ١٧ يناير ١٨٩٣ .

(١٠١) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٩٠ .